



Distr.: General
24 June 2019
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة عشرة

نيودلهي، الهند، ٢-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ (ج) ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية

الجفاف

متابعة أطر السياسات والقضايا المواضيعية: الجفاف

مذكرة أعتها الأمانة

موجز

طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ٢٩/م أ-١٣، إلى الأمانة أن تقدم تقريراً عن تنفيذ مبادرة الجفاف ومختلف المقررات المتعلقة بالدعوة في مجال السياسات المتعلقة بالجفاف، وأن تتابع ذلك في دورتها الرابعة عشرة.

ويستعرض هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والآلية العالمية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرة الجفاف والأنشطة المتصلة بها تنفيذاً للمقرر ٢٩/م أ-١٣. ويشمل أيضاً الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بقرار عن تقييم الحاجة إلى أي ترتيبات إضافية بشأن الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10485(A)



* 1 9 1 0 4 8 5 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	١٠-١	أولاً - المعلومات الأساسية
٤	٢٦-١١	ثانياً - مبادرة الجفاف
٤	١٧-١٢	ألف - دعم الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف
٦	٢١-١٨	باء - تقديم الدعم للجهود الإقليمية
٦	٢٦-٢٢	جيم - مجموعة أدوات مكافحة الجفاف
٧	٣٨-٢٧	ثالثاً - السياسات والشراكات
٧	٣١-٢٨	ألف - استعراض أساليب تقييم قابلية التأثر بالجفاف
٨	٣٨-٣٢	باء - الشراكات والتعاون
٩	٥٨-٣٩	رابعاً - الحاجة، إن وجدت، إلى ترتيبات إضافية بشأن الجفاف
١٠	٤٥-٤٢	ألف - النهج الفنية
١٠	٤٩-٤٦	باء - الأدوات المالية
١١	٥٨-٥٠	جيم - الصكوك القانونية
١٤	٦٣-٥٩	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- المعلومات الأساسية

- ١- حثّ مؤتمر الأطراف الأمانة، في مقرره ٩/م-أ-١١، على زيادة جهودها في مجال السياسات، لضمان اتساق وتوافق وتعاضد أطر سياسات الدعوة المواضيعية تمثيلاً مع أهداف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتيسيراً لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- ٢- وطلب المؤتمر إلى الأمانة، في المقرر ٩/م-أ-١٢، مواصلة تحسين الشراكات التي تعزز تطوير القدرات الوطنية على تخطيط التأهب للجفاف، وعلى الإنذار المبكر بالجفاف وتقييم المخاطر ومواطن الضعف، وتحسين تدابير الحد من مخاطر الجفاف.
- ٣- ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في القرار ٧٢/٢٢٠، "الأطراف في الاتفاقية إلى تعزيز ودعم إعداد سياسات التأهب للجفاف بشأن جملة أمور منها نظم الإنذار المبكر وتقييم المخاطر ومواطن الضعف، فضلاً عن تدابير الحد من مخاطر الجفاف".
- ٤- ويدرج المقرر ٧/م-أ-١٣ الجفاف كهدف استراتيجي جديد في الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، يُنفَّذ عبر برامج العمل الوطنية ووسائل أخرى.
- ٥- وفي المقرر ٢٩/م-أ-١٣، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة ومؤسسات الاتفاقية وهيئاتها المعنية، بما في ذلك هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، أن تضطلع، في إطار ولاية كل منها، بما يلي:
 - (أ) تنفيذ مبادرة الجفاف لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ التي تقترح إجراءات بشأن (١) نظم التأهب للجفاف، و(٢) الجهود الإقليمية للحد من مخاطر الجفاف وقابلية التأثر به، و(٣) مجموعة أدوات لتعزيز صمود الناس والنظم الإيكولوجية بوجه الجفاف؛
 - (ب) دعم البلدان في وضع وتنفيذ سياسات وطنية لإدارة الجفاف، فضلاً عن إنشاء وتعزيز نظم شاملة لرصد الجفاف والتأهب له والإنذار المبكر بحدوثه.
- ٦- علاوة على ذلك، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة ومؤسسات الاتفاقية وهيئاتها الملائمة، بما في ذلك هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، أن تضطلع بما يلي:
 - (أ) أداء دور قيادي على الصعيد المؤسسي من خلال تعزيز الشراكات الاستراتيجية القائمة، وإقامة شراكات استراتيجية جديدة بشأن التأهب للجفاف، مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ومنها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، والشركاء الإنمائيون، والقطاع العام والخاص، ومستخدمو الأراضي، والمجتمع المدني، بغية كفالة الاتساق والتنسيق والتكامل؛
 - (ب) وضع واستكمال المبادئ التوجيهية التقنية لمساعدة الأطراف في تنفيذ إطار سياسات التأقلم مع الجفاف والتكيف معه وإدارته؛
 - (ج) مساعدة الأطراف، حسب الاقتضاء، في استخدام إطار سياسات التأقلم مع الجفاف والتكيف معه وإدارته؛
 - (د) زيادة الوعي بقضايا الجفاف، بسبل منها بناء القدرات، لوضع سياسات وطنية لإدارة الجفاف تستند إلى مبادئ الحد من المخاطر؛

- (هـ) تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا الملائمة وأحدث المنهجيات اللازمة لتطوير وتحسين رصد الجفاف، والتنبؤات الموسمية، والتأهب، ونظم الإنذار المبكر وإيصال المعلومات.
- ٧- وفي المقرر نفسه، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمانة أيضاً أن تعد تقريراً، على النحو الوارد في ICCD/COP (14)/INF.3، بشأن الحاجة، إن وجدت، لترتيبات إضافية تتعلق بالجفاف، لعرضه على مؤتمر الأطراف التالي.
- ٨- وتستعرض هذه الوثيقة التقدم المحرز نحو الوفاء بالطلبات المقدمة من مؤتمر الأطراف في المقرر ٢٩/م أ-١٣، الذي يقدم موجزاً للنتائج المحققة في إطار مبادرة الجفاف وغيرها من أنشطة أمانة الاتفاقية والآلية العالمية المتصلة بالجفاف. وتترح هذه الوثيقة أيضاً خطة عمل بشأن الخطوات المقبلة في معالجة الجفاف في إطار الاتفاقية، استناداً إلى الدروس المستفادة خلال فترة السنتين الحالية. وتحتتم الوثيقة بتوصيات لاتخاذ إجراءات لكي تنظر فيها الأطراف في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.
- ٩- ولعل الأطراف تلاحظ أن مؤتمر الأطراف طلب، بموجب المقرر ٢٩/م أ-١٣، إلى هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، أن تقدم، في إطار برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، التوجيه التقني إلى الأطراف من أجل دعم اعتماد وتنفيذ التدخلات المتعلقة بالأراضي لإدارة الجفاف والحد من آثاره؛ وترد التدابير التي اتخذتها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات في الوثيقة ICCD/COP (14)/CST 3، وهي غير المدرجة في هذه الوثيقة.
- ١٠- وبالإضافة إلى الوثيقة المشار إليها أعلاه، يجوز للأطراف أن تقرراً هذه الوثيقة بالاقتران مع الوثائق، ICCD/CRIC(18)/4 و ICCD/COP(14)/CST/7-ICCD/CRIC(18)/7 و ICCD/COP(14)/17 و ICCD/COP(14)/5 و ICCD/COP(14)/18.

ثانياً - مبادرة الجفاف

- ١١- تم تنفيذ معظم الإجراءات المتعلقة بمبادرة الجفاف، على النحو الوارد في الفقرة ٥ أعلاه، من خلال ثلاثة تدابير: (أ) دعم وضع خطط وطنية لمكافحة الجفاف؛ (ب) تقديم الدعم للجهود الإقليمية؛ (ج) وضع مجموعة أدوات لمكافحة الجفاف. وبالإضافة إلى ذلك، شُرع في مزيد من الشراكات والتعاون فيما يتعلق بالجفاف، وبُذلت جهود لبناء القدرات. وتُعرض الأنشطة ذات الصلة في الفصول التالية.

ألف - دعم الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف

- ١٢- يدعو المقرر ٢٩/م أ-١٣ الأطراف إلى الاستعانة، حسب الاقتضاء، بإطار سياسات التأقلم مع الجفاف والتكيف معه وإدارته^(١) من أجل تعزيز قدرتها على زيادة التأهب للجفاف واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهته.

(١) انظر الوثيقة ICCD/COP(13)/19.

١٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دعت الآلية العالمية، بالتعاون مع الأمانة، البلدان إلى المشاركة في المبادرة من خلال دعوة إلى التعبير عن الاهتمام بالشروط المحددة على النحو التالي: (أ) وجود نظام فعال للأرصاء الجوية، مثل البيانات المتعلقة بالمناخ والمياه والتربة والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية والهيدرولوجية، لتكون قادرة على تحديد حجم الجفاف، ومداه المكاني وآثاره المحتملة؛ (ب) التزام البلد بالمشاركة الكاملة مع الخبراء الوطنيين في دعم عمليات جمع البيانات وتيسير المشاورات بين أصحاب المصلحة الوطنية؛ (ج) الالتزام السياسي على أعلى مستوى لتعزيز اعتماد ونشر الخطة الوطنية لمكافحة الجفاف وتطبيقها في نهاية المطاف. واستجاب لهذا النداء ما مجموعه ٤٤ بلداً^(٢).

١٤ - وعلاوة على ذلك، عينت الآلية العالمية خبراء وطنيين مؤهلين لدعم إعداد الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف في كل بلد من البلدان الـ ٤٤ وأعدت لاستعراض مهني لهذه الخطط. ولكفالة الاتساق ومواءمة الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف فيما بين البلدان والمناطق، أعدت الأمانة وثائق داعمة، بما في ذلك خطة وطنية نموذجية لمكافحة الجفاف، ومبادئ توجيهية تقنية ودليلاً بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ليشمل التأهب للجفاف^(٣).

١٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، وضع ٣٠ من أصل ٤٤ بلداً خططها الوطنية لمكافحة الجفاف. ومن المقرر أن تستكمل البلدان الأربعة عشر المتبقية خططها بحلول نهاية عام ٢٠١٩.

١٦ - وفي استجابة مباشرة لردود الفعل الإيجابية إزاء مبادرة الجفاف من البلدان الأطراف في الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية وعدد الطلبات التي أعقبتها، أطلقت الآلية العالمية في آذار/مارس ٢٠١٩ دعوة ثانية للبلدان للمشاركة في مبادرة الجفاف. وأعرب ما مجموعه ٢٧ بلداً عن الرغبة في المشاركة في هذه المبادرة.

١٧ - وعلى نحو ما اقترح على الأطراف في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، من المقرر أن تدعم مبادرة الجفاف حوالي ٣٠ بلداً في وضع خطط وطنية لمكافحة الجفاف. وحسبما ذكر أعلاه، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعرب ٧١ بلداً عن الاهتمام بالمشاركة في المبادرة، وبات معظم هذه البلدان مشاركاً في أنشطة ذات صلة. وبدل الارتفاع غير المتوقع في عدد من البلدان المهتمة على أهمية المبادرة، لكنه يمثل أيضاً زيادة في عبء عمل الأمانة والآلية العالمية. وفي هذا السياق، قد تتمكن الأمانة والآلية العالمية من إنجاز معظم، وليس كل، الأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرة الجفاف ضمن المهلة المقررة في نهاية عام ٢٠١٩. وإذا كان الأمر كذلك، تقترح الأمانة أن يميز مؤتمر الأطراف استخدام الرصيد المتبقي من التمويل المخصص للمبادرة في عام ٢٠٢١.

(٢) أفريقيا: إثيوبيا وبنن وبوركينا فاسو وتوغو والجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسودان وسيراليون والصومال وغابون وغامبيا وغانا وغينيا - بيساو وليبيريا ومدغشقر ومصر والمغرب وملاوي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا. آسيا: الأردن وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجزر مارشال والفلبين وفيت نام وكامبوديا والكويت. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور وباراغواي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغرينادا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا وأوروبا الوسطى والشرقية: أذربيجان، وصربيا ومقدونيا، ومولدوفا.

(٣) <<https://www.unccd.int/sites/default/files/relevant-links/2018-06/model%20drought%20plan.pdf>>

باء- تقديم الدعم للجهود الإقليمية

١٨- يشمل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بمبادرة الجفاف، على النحو المبين في الفقرة ٥ أعلاه، دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من مخاطر الجفاف وقابلية التأثر به. وبدأت الأمانة والآلية العالمية في تصميم واختبار وتنفيذ مشاريع تجريبية في آسيا الوسطى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفي بلدان اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل.

١٩- ونظمت الأمانة والآلية العالمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، دورة تدريبية عن الجفاف على هامش الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، في جورج تاون، غيانا. وتتضمن الوثيقة 8/18 ICCD/CRIC مزيداً من المعلومات ذات الصلة.

٢٠- وبالإضافة إلى معرض التدريب على مكافحة الجفاف الذي نظّمته لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية يومي ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في جورج تاون، غيانا، طلبت مجموعة البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى ومنغوليا^(٤) إلى الاتفاقية (والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية) تنظيم تدريب إقليمي يركز على الاحتياجات الإقليمية المحددة المتعلقة بالتأهب للجفاف والتكيف معه.

٢١- وتخطط الاتفاقية، بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - معهد الهيدرولوجيا الدانمركي، لتنظيم حلقة العمل التدريبية الإقليمية المطلوبة المتعلقة بمجموعة أدوات مكافحة الجفاف (انظر أدناه) التي تستجيب للواقع الإقليمي.

جيم- مجموعة أدوات مكافحة الجفاف

٢٢- في إطار مبادرة الجفاف، طلبت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف إلى الأمانة وضع مجموعة أدوات مكافحة الجفاف لتعزيز قدرة الناس والنظم الإيكولوجية على تحمل الجفاف.

٢٣- وعملاً بهذا المقرر، وضعت الاتفاقية، بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، والمركز الوطني للحد من آثار الجفاف التابع لجامعة نراسكا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - معهد الهيدرولوجيا الدانمركي مجموعة أدوات شبكية لمكافحة الجفاف^(٥).

٢٤- وتجميع مجموعة الأدوات الشبكية لمكافحة الجفاف تدابير عملية للحد من مخاطر الجفاف وخيارات سياساتية تهدف إلى تزويد الجهات المعنية بمكافحة الجفاف بالأدوات والممارسات الفضلى والأساليب والأدلة والمعارف التي يمكن للبلدان أن تنشرها للحد من آثار الجفاف. ونُظمت مجموعة الأدوات في ثلاث وحدات: (أ) رصد الجفاف والإنذار المبكر؛ (ب) تقييم قابلية التأثر بالجفاف؛ (ج) تدابير الحد من مخاطر الجفاف. وتتضمن مجموعة الأدوات أيضاً أداة دعم في اتخاذ القرارات على شكل أسئلة وأجوبة تفاعلية على الإنترنت. وقد وُضعت مجموعة الأدوات كجزء من القطب المعرفي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

(٤) البلدان التي حضرت معرض التدريب هي: أرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وبيلاروس والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وجورجيا وكازاخستان ومنغوليا.

(٥) <<https://knowledge.unccd.int/drought-toolbox>>.

٢٥- ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة - معهد الهيدرولوجيا الدانمركي (٢-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كوبنهاغن، الدانمرك) تدريباً عملياً للمدرّبين من بين موظفي اتفاقية مكافحة التصحر المشاركين في وضع مجموعة الأدوات. وقاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة-معهد الهيدرولوجيا الدانمركي عملية وضع أحد الركائز الثلاث لمجموعة الأدوات التي تركز على رصد الجفاف ونظم الإنذار المبكر.

٢٦- وعلاوة على ذلك، عُقدت حلقة عمل فنية للتحقق من مجموعة الأدوات في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩ في أنطاليا، تركيا. وضمت حلقة العمل ممثلين عن البلدان الخمسة عشر لاختبار المنبر التفاعلي الجديد الذي سيساعد في تصميم حلول فعالة للحد من آثار الجفاف، وفي وضع خطط وطنية لمكافحة الجفاف. وتعرف المشاركون، الذين يمثلون ١٥ بلداً^(٦)، على الأدوات ذات الصلة برصد الجفاف والإنذار المبكر به لتقييم قابلية التأثر بالجفاف والتدابير الملائمة للحد من آثاره.

ثالثاً- السياسات والشراكات

٢٧- تم تنفيذ الإجراءات التي طلبتها الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، على النحو الوارد في الفقرة ٦، أساساً عن طريق (أ) استعراض طرائق تقييم قابلية التأثر بالجفاف؛ و(ب) تعزيز الشراكات والتعاون. وتعرض هذه الأنشطة في الفصول التالية.

ألف- استعراض أساليب تقييم قابلية التأثر بالجفاف

٢٨- استناداً إلى إطار سياسات مكافحة الجفاف (ICCD/COP (13)/19)، ينطوي تقييم قابلية التأثر بالجفاف ومخاطره على (أ) تحديد آثار الجفاف على القطاعات الاقتصادية الضعيفة بما في ذلك زراعة المحاصيل والثروة الحيوانية، والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والطاقة، والسياحة، والصحة؛ و(ب) تقييم الضغوط المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجتمعات المحلية قبل وأثناء الجفاف وبعد فترة وجيزة من وقوعه بهدف تحديد الجهات المعرضة للمخاطر والسبب في ذلك؛ و(ج) تقييم الأوضاع أو الحالات التي تزيد مقاومة الجفاف أو قابلية التعرض له وقدرة المجتمعات المحلية المتضررة على التأقلم معه؛ و(د) تقييم مدى الأضرار أو الخسائر المحتملة في حالة وقوع الجفاف.

٢٩- ووفقاً للوثيقة ICCD/CRIC (11)/17، ينبغي للسياسات الوطنية لإدارة الجفاف أن تشجع الاستراتيجيات التي تركز على وضع وتنفيذ البرامج التي تسبق حدوث التأثير وخطط الاستعداد، وتشجع كذلك السياسات التي تستهدف الحد من خطر الجفاف. ومن شأن هذه السياسات أن تحمّل من الخطر عن طريق بناء وتوطيد سبل عيش قادرة على التكيف مع الجفاف، واتخاذ إجراءات التصدي الملائمة وفي الوقت المناسب لحماية سبل العيش وإنقاذ حياة البشر، مع معالجة الأسباب الجذرية لقابلية التأثر بالجفاف وإدارة المخاطر المقترنة به بدلاً من التركيز على كل أزمة بمفردها.

(٦) أفريقيا: بوركينا فاسو والجزائر وجنوب أفريقيا وملاوي ونيجيريا. آسيا: الأردن وأوزبكستان وتركيا (البلد المضيف) والعراق وكمبوديا. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إكوادور والسلفادور وغرينادا. أوروبا الوسطى والشرقية: مولدوفا.

٣٠- وبناء على ما ورد أعلاه، أصدرت الأمانة، بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأغذية والزراعة، تكليفاً بإجراء دراسة بشأن طرائق تقييم قابلية التأثر بالجفاف والآثار المترتبة عليه. ويحدد الاستعراض ثلاثة نهج يمكن الجمع بينها لإجراء تقييمات تصاعديّة لقابلية التأثر (أ) التركيز على الناس ومصادر رزقهم، بمن فيهم الأشد ضعفاً والمهمشون، أفراداً وجماعات؛ و(ب) استيعاب التغييرات في إنتاج خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك إنتاج الزراعة؛ و(ج) حصر الآثار على التوازن المائي على مستوى الأحواض والأحواض الفرعية في ظل تزايد الضغط على الموارد المائية.

٣١- ويمكن أن تستخدم نتائج التقييمات الوطنية المستمدة من هذه النهج لتحديد آثار الجفاف الطويلة الأجل والقصيرة الأجل على النفقات والاقتصادات الوطنية. ويمكن للدعم الإنمائي الإقليمي والدولي أن يبني قدرات مؤسسية للحد من الآثار الأوسع المزعزعة للاستقرار التي تتسبب بها مخاطر الجفاف غير المدارة والضعف المستمر للاقتصادات والأمن الإقليميين والعالميين^(٧).

باء- الشراكات والتعاون

٣٢- يستفيد تنفيذ مبادرة الجفاف من دعم الشركاء. فعلى سبيل المثال، نظمت منظمة الأغذية والزراعة اجتماعاً تشاورياً حول الشراكات الاستراتيجية لتنفيذ مبادرة الجفاف في مقر المنظمة في روما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وشهد الاجتماع إنشاء الفريق العامل المعني بمبادرة الجفاف الذي يضم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، والمركز الوطني للحد من آثار الجفاف التابع لجامعة نبراسكا، واتفاقية مكافحة التصحر، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة -معهد الهيدرولوجيا الدائم.

٣٣- وقدمت الشراكة العالمية للمياه في شرق أفريقيا الدعم من خلال تقديم مساهمات في مجال بناء القدرات، ودراسات حالة، ووثائق إرشادية، وتحليلات معدة حسب الطلب لكل من إثيوبيا والسودان في خططهما الوطنية لمكافحة الجفاف. وحُشدت منتديات أصحاب المصلحة المتعددين التابعة للشراكة العالمية للمياه (شراكات المياه القطرية) في البلدان للمساهمة في الاجتماعات التشاورية لمختلف الشركاء.

٣٤- ونظم برنامج إدارة الجفاف المتكامل^(٨) الذي تقوده الشراكة العالمية للمياه/المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع شراكات المياه القطرية التابعة للشراكة العالمية للمياه، وجهات التنسيق الوطنية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والخبراء الاستشاريين الوطنيين، مشاورات بين أصحاب مصلحة متعددين في بوركينا فاسو وبنن والنيجر. والهدف من هذه الاجتماعات هو تمكين الجهات المعنية بالجفاف من تقديم مساهمات فنية في وضع الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف، وتبادل الخبرات التقنية والخبرات المكتسبة من المنظورات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٣٥- وتعاون برنامج إدارة الجفاف المتكامل في وسط وشرق أوروبا، ومركز إدارة الجفاف لجنوب شرق أوروبا، مع جهات التنسيق الوطنية التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر ومع مستشاري مبادرة مكافحة الجفاف التابعة لاتفاقية مكافحة التصحر في كل من مقدونيا وصربيا ومولدوفا.

(٧) ترد معلومات إضافية عن هذا الاستعراض على الرابط التالي: <<https://www.unccd.int/issues/land-and-drought>>.

(٨) <<http://www.droughtmanagement.info/>>.

٣٦- كما دعم الاتحاد من أجل المتوسط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ مبادرة الجفاف. ورغم أن الاتحاد من أجل المتوسط مول وضع خطط وطنية لمكافحة الجفاف في الأردن وموريتانيا، مؤل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع الخطط الوطنية لمكافحة الجفاف في كل من إيران والصومال والمغرب.

٣٧- وتعاونت الأمانة مع منظمة الأغذية والزراعة ضمن الإطار العالمي لندرة المياه في الزراعة. وتقود الأمانة فريقاً عاماً معنياً بـ "التأهب للجفاف" إلى جانب المنظمات الأعضاء ومن بينها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، واليونيسكو، والمعهد الدولي لإدارة المياه، وشبكة الشباب المائية الدولية والمركز الوطني للحد من آثار الجفاف في الولايات المتحدة الأمريكية. وعُقد المنتدى الدولي الأول بشأن الإطار العالمي لندرة المياه في الزراعة في برايا، كابو فيردي، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩. وحدد المنتدى الحلول العملية والمبتكرة لمعالجة ندرة المياه في الزراعة على النحو المبين في "التزام برايا"^(٩).

٣٨- وعلاوة على ذلك، مثلت الأمانة اتفاقية مكافحة التصحر في اللجان الإدارية لآلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لتنسيق كافة المسائل المرتبطة بالمياه العذبة والصرف الصحي، وبرنامج إدارة الجفاف المتكامل، والإطار العالمي لندرة المياه في الزراعة، فيما يتعلق بعمليات ومناسبات مختلفة وقدمت إسهامات الاتفاقية في حلقات العمل التقنية المتعلقة بالجفاف والإدارة المستدامة للمياه. ولم يؤد هذا التمثيل والشراكات المذكورة أعلاه إلى زيادة الوعي فحسب بل شكل أيضاً فرصة لإقامة شراكات هامة لدعم تطوير مجموعة أدوات مكافحة الجفاف وعمليات التخطيط الوطنية لمكافحة الجفاف.

رابعاً- الحاجة، إن وجدت، إلى ترتيبات إضافية بشأن الجفاف

٣٩- في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، أجرى الأطراف مناقشة نشطة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز العمل على التصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، مع اقتراحات تتراوح بين وضع مبادئ توجيهية تقنية وبمحت إمكانية وضع بروتوكول خاص بالجفاف يكون ملزماً قانوناً. وكما هو مبين في الأجزاء السابقة من هذه الوثيقة، قرر مؤتمر الأطراف تدابير عديدة ترمي إلى معالجة الجفاف، وهي تدابير نفذت خلال فترة السنتين.

٤٠- وطلب مؤتمر الأطراف من الأمانة أيضاً أن تعد تقريراً عن الحاجة، إن وجدت، إلى ترتيبات إضافية بشأن الجفاف، كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة. ولدى القيام بذلك، سعت الأمانة إلى توضيح طبيعة هذه الترتيبات الإضافية، وما يستتبعها من حيث مساهمتها المتوقعة في التصدي للجفاف، والتدابير والموارد اللازمة لإرسالها في إطار الاتفاقية. واستهدف هذا العمل العديد من الترتيبات الإضافية المحتملة، التي يمكن تصنيفها تحت العناوين التالية: (أ) النهج التقنية، و(ب) أدوات التمويل، و(ج) الصكوك القانونية. وعُرفت معالجة الجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر على أنها تركز على إدارة مخاطر الجفاف، وبخاصة على الحد من آثاره ومخاطره والوقاية منه والتأهب له.

(٩) <<http://www.fao.org/land-water/events/ws-forum/praiia-commitment/en/>>.

٤١ - وأعدت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قائمة من الخيارات للبلدان من أجل التصدي للجفاف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتبين الوثيقة ICCD/COP (14)/INF.3 نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمتابعة هذه الخيارات، وهي تجمع بين الاعتبارات التقنية والمالية والقانونية. وترد أدناه الخيارات الموضحة في تلك الوثيقة.

ألف - النهج الفنية

٤٢ - ترميم وصيانة وتعزيز الحواجز التي تصد الجفاف والمكونة من احتياطات المياه المخزنة في الكتل المائية السطحية، وخزانات المياه الجوفية، والتربة، وصيانة الدورة الهيدرولوجية. وجميع البلدان ملتزمة أصلاً، في إطار الهدف ٦-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة، بإجراء استعراض سنوي لمدى توافر المياه وتقديم حسابات كمية لإظهار التغييرات مع مرور الوقت. وعادة ما تنضب احتياطات المياه خلال فترات الجفاف. وفي الحالات التي لا تتجدد فيها مخزونات المياه في الحواجز التي تصد الجفاف، يصبح السكان أكثر عرضة وهشاشة لحالات جفاف لاحقة.

٤٣ - وتشمل التدابير العملية لتعزيز الحواجز التي تصد الجفاف الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وإدارة مستجمعات المياه، والجمع بين إدارة الفيضانات وإدارة الجفاف. وتشمل التدابير الرامية إلى تعزيز الحواجز التي تصد الجفاف تحسين نظم رصد وتقييم مدى توافر الموارد المائية وإدارة هذه الموارد، بما في ذلك نظم رصد الجفاف والإنذار المبكر به. ولدى بعض الدول والسلطات المسؤولة عن الأحواض المائية، أصلاً، التزامات سياسية للحد من العجز المائي. ويمكن أن تساعد أي ترتيبات إضافية على توسيع وتعزيز هذه الالتزامات، وتشديد النظم الخاصة بتتبع التقدم المحقق وتشجيع تبادل المعارف والقدرات.

٤٤ - الحد من اعتماد الاقتصادات والأسر المعيشية على الأمطار من خلال تنويع الاقتصادات والفرص الاقتصادية إلى جانب استمرار الزراعات البعلية والإنتاج الحيواني. وفي معظم المجتمعات المحلية الضعيفة، تدرك الأسر المعيشية الفرص المتاحة لتنويع دخلها والابتعاد عن الاعتماد على المحاصيل البعلية والإنتاج الحيواني، ولتكوين رؤوس الأموال والأصول التي من شأنها التخفيف من تعرضها للجفاف. ومع ذلك، قد تحتاج الأسر المعيشية إلى دعم موجه لتمكينها من القيام بذلك.

٤٥ - ويمكن للمراكز التقنية الإقليمية أن تتقاسم وتعزز الحلول ذات الصلة بالسياق، مثل إدارة أحواض ومستجمعات المياه، وزيادة إنتاج المياه، وتقنيات توفير المياه، والحد من التلوث المنبعث من المصادر الثابتة وغير الثابتة، وتحسين معالجة المياه وإعادة تدوير مياه الصرف. وتشمل التدابير الاستراتيجية لتعزيز إنتاج المياه وإعادة تدويرها تحسين النظم القائمة لرصد وتقييم وإدارة استخراج الموارد المائية، وتدفقات المياه المسترجعة، واحتمالات تراجع الجودة خلال فترات الجفاف وخارجها. والتوعية والتثقيف أمران أساسيان لبناء القدرات البشرية على الاضطلاع بتدخلات تقنية ناجحة وإدارة مخاطر الجفاف.

باء - الأدوات المالية

٤٦ - تتسم الإدارة الفعالة لمخاطر الجفاف بأهمية بالغة في زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين الأمن الغذائي، والحد من الفقر. ورغم أن مستويات المخاطر متفاوتة داخل البلدان وفيما بينها، فإن الثابت أن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان الكثيرة الاعتماد على الزراعة معرضة بصفة خاصة للمخاطر المتصلة بالجفاف. وفي هذه البلدان، ثمة حاجة ملحة إلى تحسين تقييم المخاطر، وفهم أوجه الترابط بين مختلف أنواع المخاطر، وتحسين استراتيجيات إدارة مخاطر الجفاف.

٤٧- وقد تم إنشاء واختبار العديد من أدوات التمويل لمعالجة مخاطر الجفاف، ولم تكن النتائج ناجحة دوماً حتى الآن فيما يتعلق بتحسين المشاريع التجريبية. ولا بد من بذل المزيد من الجهد لاستحداث أدوات إدارة المخاطر من أجل مكافحة آثار الجفاف بما يتواءم مع الاحتياجات والظروف المحددة لفرادى البلدان، ولفهم طائفة من الصكوك المالية المتاحة لإدارة مخاطر الجفاف.

٤٨- وقد وضعت الآلية العالمية قائمة خيارات تتعلق بآليات وصكوك التمويل التي يمكن للبلدان أن تحصل عليه للتأهب للجفاف والتخفيف من مخاطره. وهذه الخيارات معروضة في الوثيقة ICCD/COP/14/INF.3 المذكورة أعلاه، التي تتضمن معلومات عما يلي:

(أ) منتجات التأمين ضد الجفاف مثل ('١') التأمين الفردي على المحاصيل، و('٢') التأمين القائم على مؤشر المناخ، و('٣') التأمين القائم على مؤشر محاصيل المنطقة؛
(ب) سندات الدين المرتبطة بالتأمين مثل ('١') سندات الكوارث و('٢') سندات الجفاف؛

(ج) السندات المدعومة من المساعدة الإنمائية الرسمية للوقاية من الجفاف.

٤٩- غالباً ما تتسم بدايات الجفاف بالتعقيد والبطء، وتجعل الطبيعة غير الثابتة لأضراره مهمة تحديد تكلفته على نحو شامل ودقيق أمراً صعباً للغاية. وتبين الوثيقة ICCD/COP/14/INF.3 أساليب مختارة لتقدير تكلفة التقاعس عن مواجهة الجفاف، وذلك من أجل مساعدة البلدان في اختيار الأدوات التمويلية المناسبة للتأهب للجفاف والحد من مخاطره.

جيم- الصكوك القانونية

٥٠- في عام ٢٠١٨، أعد مكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تقييماً ركز على إمكانية تطبيق مجموعة متنوعة من الصكوك القانونية في التصدي للجفاف في إطار الاتفاقية. ويشمل هذا التقييم^(١٠) ثمانية أنواع من الصكوك القانونية الملزمة وغير الملزمة، والشائعة الاستخدام في التعاون الدولي في ميدان البيئة وهي: بروتوكولات، وتعديلات ومرفقات، ومبادئ، وإعلانات، ومقررات، ومعايير، واتفاقات شرف. ويبين التقييم الخصائص الرئيسية لكل صك من الصكوك، بما في ذلك تعريفها الموحد، ومعلومات عن العملية التحضيرية والموافقة، وعن عمليات الرصد والإبلاغ الروتينية، وعن الاحتياجات المؤسسية والاحتياجات من الميزانية. ويقدم التقييم أيضاً أمثلة على استخدام كل وثيقة في العمليات الدولية الأخرى، لا سيما من داخل منظومة الأمم المتحدة. ويُنظر في الاستخدام المحتمل لكل صك قانوني في التصدي للجفاف في إطار الاتفاقية، بناءً على المعلومات العامة والأمثلة، وحيثما أمكن، بناءً على مدى استخدام الصك في إطار الاتفاقية حتى الآن.

٥١- وترد بإيجاز أدناه النقاط الرئيسية للتقييم عن كل صك من الصكوك القانونية التي جرى استعراضها. وقد تلاحظ الأطراف إتاحة معلومات ذات صلة وقابلة للمقارنة عن الاحتياجات المؤسسية والاحتياجات من الميزانية، لصك واحد فقط (بروتوكول)، وهي معلومات يمكن استخدامها للإشارة، على نحو يتسم بالمصداقية، إلى احتياجات مماثلة بموجب اتفاقية مكافحة التصحر. وفيما يتعلق بالصكوك الأخرى، كانت الاحتياجات متنوعة إلى حد أن استخدامها لوضع مؤشر معقول للاتفاقية بات أمراً غير مجد.

(١٠) تتضمن الوثيقة ICCD/COP (14)/INF.3، موجزاً للتقييم وتتاح نسخته الكاملة على الرابط التالي:

<https://www.unccd.int/about-us/evaluation-office>

٥٢- والبروتوكول هو صك قانوني رسمي يتبع مراحل موحدة في التفاوض والموافقة، والتصديق على الصعيد الوطني. وتبين الخبرة المكتسبة من الاتفاقيات الأخرى أن البروتوكولات لا تكون ناجحة إلا إذا كان محتواها دقيقاً، فهي بحاجة إلى هدف محدد تحديداً جيداً، وقواعد دقيقة، وإلى إسناد واضح لمسؤوليات التنفيذ. ومن المرجح أن يكون التفاوض على هذا المحتوى المتعلق بإدارة مخاطر الجفاف على الصعيد العالمي صعباً ومستهلكاً للوقت، وربما يستغرق ثماني إلى عشر سنوات. وتشير الخبرات المكتسبة من الاتفاقيات الأخرى إلى أن البروتوكولات تتطلب أيضاً عمليات إبلاغ واستعراض ذات صلة بأحكامها وهي تميل أيضاً إلى إشراك مزيد من المرافق المؤسسية والموظفين المتخصصين. ويمكن لاستخدام بروتوكول كيو تو التابع للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة الأحيائية التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي كمرجع أن يزيد الميزانية العادية لاتفاقية مكافحة التصحر بنحو ١,٨ إلى ٣,٦ مليون يورو لكل فترة سنتين^(١١)، وهي زيادة تدفعها عندئذ البلدان التي تقرر الانضمام إلى البروتوكول.

٥٣- وللمرفقات والتعديلات مركز قانوني مساو لمركز نص الاتفاقية، وهي تهدف إلى تقديم مزيد من الإيضاحات والتفاصيل لحكم قائم. فعلى سبيل المثال، تحدد خمسة مرفقات تتعلق بالتنفيذ الإقليمي لاتفاقية مكافحة التصحر أحكام التنفيذ الخاصة بكل منطقة. ويتبع إعداد وإقرار المرفقات والتعديلات مراحل قياسية ونظامية لكن العملية عادة ما تكون أخف من العملية المتبعة فيما يتعلق بالبروتوكولات. وفي العديد من الاتفاقيات، تُستخدم المرفقات والتعديلات لوضع قوائم إجرائية وعلمية وإدارية دقيقة تظل سارية المفعول إلى أجل غير مسمى. وبالمثل، قد يكون الهدف من الاستخدام المثالي لمرفق أو تعديل عن الجفاف مُلحق بالاتفاقية هو تحديد التدابير (التقنية) المتواصلة التي ينبغي اتخاذها لتحقيق أهداف الاتفاقية السياسية الأوسع نطاقاً بشأن الجفاف. ويستلزم ذلك أن تكون الأطراف قد وافقت بالفعل على هذه الأهداف السياسية الواسعة النطاق؛ وفي حالة عدم إبرام ذلك الاتفاق، قد يكون هناك احتمال كبير أن تقرر الأطراف البقاء خارج المرفق أو التعديل من خلال عدم القبول.

٥٤- وعادة ما تتعلق المبادئ^(١٢) بمسائل ذات أهمية حاسمة وتختلف البلدان بشأنها اختلافاً كبيراً، سواء من حيث التنفيذ الوطني أو المصلحة السياسية، ما يجعل التوصل إلى اتفاق بشأن القواعد التفصيلية أمراً صعباً. وهي تصف معايير أو أهدافاً واسعة النطاق تقبل تفسيرات وتدابير تنفيذ مختلفة، وقد تكون بمثابة الخطوة الأولى نحو وضع قواعد أكثر تحديداً. وفي إطار اتفاقية مكافحة التصحر، يمكن للمبادئ أن ترسي قواعد ذات صياغة عامة لمختلف جوانب التصدي للجفاف، تاركة للبلد أو المنطقة تحديد التدابير بدقة. وعادة ما تُعد المبادئ من خلال مفاوضات رسمية يمكن فتحها أمام مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة من أجل وضع بروتوكول أو مرفق/تعديل، بما في ذلك، على سبيل المثال، المنظمات الدولية والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية المهتمة.

(١١) يتراوح تمويل بروتوكول كيو تو وقرطاجنة بين ١٥ في المائة و ٣٠ في المائة من الميزانية العادية لأمانتي الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ويؤدي تطبيق نفس النسب المئوية على الميزانية العادية لأمانة اتفاقية مكافحة التصحر (حوالي ١٠,٧ مليون يورو لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩) إلى زيادة إجمالية تتراوح بين ١,٨ و ٣,٦ مليون يورو على ميزانية الاتفاقية.

(١٢) للمبادئ تفسيرات متباينة في القانون البيئي الدولي. وتطبق، في هذه الوثيقة، كقواعد عامة، وهي القواعد التي توجد عادة في دياجحة المعاهدات المختلفة، لتحديد النهج أو القواعد العامة لتنفيذ المعاهدة، أو التي تُستخدم كصكوك مستقلة للقانون البيئي الدولي (الناشئ).

ولا تتطلب المبادئ إجراءات قبول خاصة؛ وهي تصبح صالحة حالما يتم الاتفاق عليها. ويمكن التأكيد على الالتزام السياسي بالمبادئ من خلال تبنيها أو إقرارها في مستوى مرتفع.

٥٥- أما الإعلانات فهي بيانات رسمية أو تصريحات أو إعلانات حسن نية. وللتصدي للجفاف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، سيكون أي إعلان بمثابة بيان سياسي حول التزام الأطراف، يعكس تطلعات البلدان المشاركة، وهي تطلعات يمكن أن تترجم لاحقاً بإجراءات ملموسة من جانب مؤتمر الأطراف أو على المستوى القطري أو الإقليمي. ويمكن لبلد واحد أو أكثر صياغة إعلان ما بدعم من أمانة الاتفاقية كما يمكن النظر فيه واعتماده على مستوى عال.

٥٦- أما المقررات فهي تعبيرات رسمية عن رأي أو إرادة الأطراف والأدوات الرئيسية المتاحة لها بشكل مشترك للمضي قدماً بالاتفاقية. ويمكن للمقررات أن تغطي أي نوع من الإجراءات والمواضيع إذا كانت الأطراف مستعدة للاتفاق عليها، وبما أن إعدادها سريع، فهي مفيدة بشكل خاص لدمج المعلومات الجديدة وطرائق التطوير المستمر في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويمكن تحسين فعالية المقررات من خلال زيادة دقة اللغة المستخدمة، بحيث تكون الالتزامات التي تتضمنها واضحة وسهلة التنفيذ. ومنذ عام ٢٠١٣، شملت العديد من مقررات مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الطلبات المتعلقة بالجفاف، والتي أدت إلى مجموعة متنوعة من الإجراءات شملت الشراكات بين المنظمات والدعم على المستوى الوطني.

٥٧- أما المعايير الدولية فهي اتفاقيات موثقة تحتوي على المواصفات الفنية أو غيرها من المعايير الدقيقة لضمان أن تكون المواد والمنتجات والعمليات والخدمات مناسبة للغرض منها. وقد تكون المعايير إلزامية أو طوعية. وفي عام ٢٠١٧، نشرت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس معياراً جديداً، هو ISO 14055، لتحديد الممارسات الجيدة في مكافحة التصحر وتردي الأراضي، استناداً إلى تقييم العوامل التي تدفع نحو تدهور الأراضي والمخاطر المرتبطة بالممارسات الحالية والسابقة، كي يستخدمه القطاع العام والخاص ومنظمات القطاع العام المسؤولة عن إدارة الأراضي. وبالمثل، يمكن البدء في وضع معيار دولي لتدابير الحد من آثار الجفاف، على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن أي معيار تقني مفصل ينطوي على مسؤوليات رصد وتحقيق يتطلب خبرة نظام معياري دولي قائم، على أن تتولى اتفاقية مكافحة التصحر دوراً استشارياً.

٥٨- أما اتفاقات الشرف فهي ترتيبات للتعاون التطوعي، مثل إعلانات النوايا، أو البيانات المشتركة، أو مذكرات التفاهم أو النشرات الصحفية المشتركة، بين مشاركين أو أكثر حول مواضيع ذات اهتمام مشترك. وقد تشمل أنواعاً مختلفة من المشاركين الذين يركزون على هدف مشترك أثناء تنفيذ أنشطتهم بطرق مختلفة. وفيما يتعلق بعملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يمكن استخدام اتفاق شرف لاستكمال التوجيه المعياري والنهج السياساتية للاتفاقية، كأداة للتعاون المستهدف بين المشاركين المستعدين. وعلى غرار الالتزامات الطوعية، لا تخضع اتفاقات الشرف لمقررات مؤتمر الأطراف، لكن يمكن تسجيلها في إطار عملية اتفاقية مكافحة التصحر أو يمكن طرح معلومات عن نتائجها وممارساتها الناجحة في عملية الإبلاغ والمراجعة الوطنية للاتفاقية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - ساعدت مبادرة الجفاف في تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة والبلدان بشأن أنشطة التأهب للجفاف والحد من آثاره والتخطيط لمواجهة. وقد أعطت المبادرة زخماً سياسياً على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعلى سبيل المثال:

(أ) في إطار مبادرة الجفاف وتحت القيادة المؤسسية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو والشراكة العالمية للمياه فريقاً عاملاً معنياً بالجفاف لتسهيل تنفيذ مبادرة الجفاف؛

(ب) ضمن الإطار العالمي لندرة المياه في الزراعة، تقود أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تحالفاً من المنظمات المعنية بالجفاف يضم في عضويته اليونسكو، والمعهد الدولي لإدارة المياه، وشبكة الشباب المعنية بالمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والشراكة العالمية للمياه.

٦٠ - وسيؤدي وجود أكثر من ٧٠ دولة تعمل على وضع خطط وطنية للجفاف في إطار مبادرة الجفاف، وإطلاق مجموعة أدوات مكافحة الجفاف ونشرها بعد ذلك في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف، إلى تسهيل تحقيق الإطار الاستراتيجي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ٢٠١٨-٢٠٣٠ الذي يبين الحد من آثار الجفاف والتكيف معها وإدارتها لتعزيز قدرة السكان المتأثرين به والنظم الإيكولوجية الضعيفة على الصمود، كهدف استراتيجي للاتفاقية.

٦١ - وتوفر المبادئ التوجيهية التقنية والخطة الوطنية النموذجية للجفاف ووثائق تعميم المنظور الجنساني إرشادات مفيدة في مساعدة البلدان على وضع و/أو تعديل و/أو تحديث خططها الوطنية للجفاف في إطار مبادرة الجفاف.

٦٢ - وتمشياً مع نتائج مبادرة الجفاف والثغرات التقنية والمالية والمؤسسية المحددة على النحو الوارد في الخطط الوطنية للجفاف، يمكن أن تبدأ الاتفاقية في استحداث خيارات وأساليب مبتكرة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمساعدة البلدان على تخفيف آثار الجفاف والمساهمة في تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي.

٦٣ - وقد يود مؤتمر الأطراف، في دورته الرابعة عشرة، النظر في ما يلي:

(أ) الاعتماد على مبادرة الجفاف خلال فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ عن طريق ما يلي:

١' دعم البلدان المشاركة في وضع الصيغة النهائية للخطط الوطنية لمكافحة الجفاف وإقرارها؛

٢' النظر في دمج أدوات إضافية لمواصلة تطوير وتوسيع مجموعة أدوات مكافحة الجفاف؛

٣' تعزيز قدرة البلدان المشاركة على تقييم آثار الجفاف وقابلية التأثر به؛

٤' توسيع نطاق التعاون والشراكات مع الوكالات ومنها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والشراكة العالمية للمياه، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، والمنتديات الإقليمية المعنية، من أجل تصميم واختبار نُهج مبتكرة لدعم البلدان في التخفيف من آثار الجفاف؛

(ب) التشجيع على الاستعانة، حسب الاقتضاء، بمجموعة أدوات مكافحة الجفاف، التي وُضعت في إطار مبادرة الجفاف، لتعزيز قدرتها على التأهب للجفاف؛

(ج) استخدام طائفة متنوعة من النهج التقنية، مثل الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، واستعادة النظم الإيكولوجية وإدارة مستجمعات المياه من خلال إتاحة المعلومات ذات الصلة بنظم الرصد الهيدرولوجي والمساعدة التقنية وبناء القدرات، وتشجيع تبادل المعارف بين الأقران؛

(د) استكشاف أدوات التمويل الممكنة للتصدي للجفاف والتي تم الشروع فيها في إطار مبادرة الجفاف، مثل منتجات وسندات التأمين، وإتاحة المعلومات والتوجيهات ذات الصلة، من أجل تيسير حصول الأطراف على هذه الأدوات؛

(هـ) القيام، بالتعاون مع هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، المبادئ العالمية أو غيرها من الترتيبات التكميلية للتخفيف من آثار الجفاف.